

احزاب كردية في كركوك: لا مبرر للحزبين الرئيسيين بعدم اختيار محافظ جديد

بغداد - الجورنال

اعلن مسؤول الحركة الاسلامية في كركوك حسن الشبخاني ان الاحزاب الكردستانية اجتمعت في كركوك. وقال الشبخاني، انه وبعد مناقشة اجندة الجلسة وابداء كل حزب رايه حول المسائل المستجدة اقليميا ودوليا و في محافظة كركوك خاصة تمخض الاجتماع عن اصدار بيان تركّز على الامور الاتية:

- ١..مطالبة الحكومة الاتحادية برفع حالة الطوارئ وعسكرة المدينة .
- ٢..وقف سياسة التعريب الجارية حاليا لانها

ظاهرة غير انسانية ومتناف مع المبادئ الديمقراطية ونتائجها تكون وخيمة والتجارب السابقة تثبت هذه الحقيقة .

- ٣..الاحزاب اكدت على انه لا توجد اية اسباب امام قيادة الحزبين الكورديين (الديمقراطي والوطني) الكوردستانيين لعدم اتفاقهما لتطبيع الاوضاع في كركوك والعمل على تفعيل مجلس محافظة كركوك واختيار محافظ لكركوك والانتفاء من الوضع الحالي المفروض على المحافظة.
- ٤..حمل مسؤولية الوضع المتأزم في كركوك على رئاسة الجمهورية ونائبي رئيس البرلمان ورئيس مجلس الوزراء والبرلمانيين الكورد

ومطالبتهم بالعمل على تنفيذ المادة ١٤٠ .

- ٥..وكذلك مطالبة برلمان وحكومة اقليم كوردستان على التدخل السريع وعدم السكوت حول ما يجري في كركوك وما حولها ومواطنيها من مضايقات وعليهم القيام بواجبهم والوقوف بوجه هذه الخروقات الدستورية من قبل المحافظ الحالي .
- ٦..كل الاحزاب الكوردستانية اكدت على وقوفها بجانب الفلاحين المتضررين بسبب الحرائق وكذلك عدم قبول ماتقوم به بعض الجهات المتسلطة من اخراج فلاحي المكون الكوردي او تهديدهم لابعادهم عن اراضيهم التي يملكونها .ومن واجب الحكومة الاتحادية في بغداد

تعويض المتضررين .٧..واخيرا جددت الاحزاب الكوردستانية على التعايش السلمي بين جميع المكونات في محافظة كركوك .

وختم الشبخاني بالقول ان الاحزاب الكوردستانية قد اوصت بزيارة كركوك والمناطق المتنازع عليها من قبل البرلمانين الكورد والاستماع الى اراء واقتراحات المواطنين في تلك المناطق لاجتياز الحلول الدستورية والقانونية لمسألة ملكية الاراضي الزراعية التي كانت ضمن سياسة التعريب ابان النظام السابق .

وكما اوصت تلك الاحزاب بزيارة مندوبي الامم المتحدة لاطلاعهم على تلك الخروقات .

الدفاع المدني تعلن موقفا جديدا للحرائق

في عموم العراق

بغداد - الجورنال :اعلنت مديرية الدفاع المدني، عن موقف جديد للحرائق منذ عشرين يوما في عموم العراق، مشيرة الى وقوع ١٤٩ حادثة حريق في مناطق متفرقة من البلاد، وقالت في بيان إن "الموقف الجديد للحرائق في عموم محافظات العراق من تاريخ ٢٠١٩/٥/٨ لغاية ٢٠١٩/٥/٢٧ تضمن ١٤٩ حادثة". وأوضحت المديرية أن "المساحات المحترقة بلغت ٧٥٧٧ دونما، فيما بلغت المساحات المنقذة ١٣١٩٩٨ دونما".

ولتهمت حرائق كبيرة، على مدى الشهر الماضي، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة من العراق، ولم تتمكن السلطات من معرفة منغذيتها حتى الآن. وأتت النيران على مئات الدونمات من الأراضي الزراعية في محافظات صلاح الدين ونيوى وديالى وكركوك، فيما كان المزارعون يستعدون لموسم الحصاد. وتؤكد وزارة الزراعة أن الحرائق التي اندلعت مؤخرا "منهجة" وتستهدف ثروة البلاد الوطنية، فيما تشير إلى أن تحقيقاتها مستمرة للكشف عن الجهات التي تقف خلفها.

التعليم تعفي عميد كلية التراث ومعاونه العلمي

من منصبيهما

بغداد - الجورنال : أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن إعفاء عميد كلية التراث الجامعة ومعاونه العلمي من منصبيهما لـ"إخلالهما بواجباتهما الوظيفية" في إدارة العملية الامتحانية. وقال مدير دائرة التعليم الأهلي الجامعي إيهاب ناجي عباس في بيان، إن "دائرة التعليم الجامعي الأهلي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قررت، إعفاء عميد كلية التراث الجامعة ومعاونه العلمي من منصبيهما".

موضحاً أن "قرار الإعفاء جاء بعد إيعاز وزير التعليم العالي والبحث العلمي قصي السهيل بتشكيل لجنة تحقيقية خلال زيارته لكلية التراث الجامعة".

وأضاف عباس، أن "اللجنة قررت إعفاء عميد الكلية ومعاون العلمي من منصبيهما لإخلالهما بواجباتهم الوظيفية في إدارة العملية الامتحانية وعدم اتخاذ الإجراءات الأصولية لإحكامها وتنظيم سجلات الدرجات الأساس (الماستر شيت)", مؤكداً أنه "سيتم متابعة تقويم الإجراءات من قبل دائرة التعليم الجامعي الأهلي وجهاز الإشراف والتقويم العلمي".

ضبط "تجاوز" على عقار قيمته عشرة مليارات

دينار في نيوى

بغداد - الجورنال : أعلنت مديرية تحقيق هيئة النزاهة في محافظة نيوى، عن ضبط "حالات تجاوز" على عقار تعود ملكيته إلى وزارة المالية، مبيّنة أن قيمته الإجمالية تبلغ عشرة مليارات دينار. وقالت المديرية في بيان، إنها "رصدت حالات تجاوز على عقار تعود ملكيته إلى وزارة المالية وحق التصرف فيه لمجموعة من الورثة"، مبيّنة أن "مساحة العقار تناهز ستة دونم وخمسمائة متر، وتقدر قيمته بعشرة مليارات دينار".

وأضافت، أن "تحريات قادت إلى إقدام المتهمين على تقطيع العقار وبيعه على شكل قطع إلى المواطنين بسعر (600) إلى (750) ألف دينار للمتر الواحد، وأن هناك مساحة منه تقدر بـ(800) متر ما زالت معروضة للبيع في أحد مكاتب بيع وشراء العقارات في المحافظة، أما المتبقي من العقار فقد لوحظ إنشاء العديد من الدور والهياكل عليه".

ولفتت المديرية، إلى "ضبطها أضرار شخصية لورثة صاحبة الحق بالتصرف في العقار في المكتب الذي تم عرض بيع قطعة فيه، فيما ضبطت متهمين اثنين ادعى الأول أنه وكيل صاحب المكتب، والثاني يعمل بإدارته في موقع العقار".

نائب يهدد بإجراءات برلمانية في حال استمرار "التخبط" في مجلس الديوانية

الديوانية - وكالات

دعا النائب عن محافظة الديوانية علي البديري، مجلس المحافظة إلى المضي بتوزيع التخصصات المالية للديوانية على المشاريع المتلكنة منذ فترة والتي لم يبدأ العمل في البعض منها حتى اللحظة، مهدداً بإجراءات سيتم المضي بها برلمانياً في حال استمرار حالة "التخبط" بالعمل في مجلس المحافظة.

وقال البديري إن "محافظة الديوانية ظلمت كثيراً، ولم نجد من ينصفها طيلة السنوات السابقة"، مشيراً إلى أن "تخصصات المحافظة بالموازنة وصلت إليها منذ فترة ورغم وصولها متأخرة لكن مجلس المحافظة لم يبدأ حتى اللحظة خطوات استكمال المشاريع المتلكنة والمتأخرة فيها".

وأضاف، أن "حالة التخبط التي نعدّها اليوم تعتبر باباً من أبواب الفساد والإهمال الإداري، وهي تصرفات تضر بأبناء المحافظة وتعتبر حثاً باليمين الذي أقسمه أعضاء المجلس وحكومتها المحلية في توفير أعلى درجات الخدمة لأبناء الديوانية".

وتابع، أن "تخصصات المحافظة متواضعة جداً بالموازنة، ورغم هذا فإن تلك المشاريع معناه إعادة ما لم يصرف من التخصصات إلى خزانة الدولة بعد انتهاء السنة المالية ما يتسبب بخسارة المحافظة وأبنائها حقوقاً مشروعة لهم بسبب حالة التخبط الحاصلة الآن بالمجلس".

ودعا البديري مجلس الديوانية، إلى "المضي بتوزيع التخصصات المالية للديوانية على المشاريع المتلكنة منذ فترة والتي لم يبدأ العمل في البعض منها حتى اللحظة"، مهدداً بإجراءات سيتم المضي بها برلمانياً بحال استمرار حالة التخبط بالعمل في مجلس المحافظة".



عراقيون مسجونون في المجر يواجهون الموت

بغداد - متابعة

ونقلت الوسائل عن رئيس قائمة "بلاس بيبليك" الفرنسية رافائيل غلوكسمان قوله إن "هناك مهاجرين يمتون في السجون الهنغارية بسبب نقص الغذاء"، مبيّناً أن "مفردة الموت ذات وقع قوي بعض الشيء، وقد قلّتها في خضم الاندفاع في النقاش، لكن لم يكن لها أي داع".

وبالنسبة لبقيّة إفاداته، أشار غلوكسمان إلى أنه يؤيد تصريحه "حول تقرير المدافعة عن حقوق الإنسان دنيا مياتوفيتش" ويعتبر أنه "من المدهش أن دولة أوروبية، تستفيد من أموال أوروبية، وهي أموال متأتية من ضرائبنا، ترفض إطعام الأشخاص الموجودين داخل مراكز احتجاز".

وأضافت أن التصريحات التي أدلى بها غلوكسمان تتأني بالفعل من مصادر موثوقة وتحديدًا من تقرير سُفر في 21 أيار سنة 2019، إثر زيارة مسؤولة بمفوضية حقوق الإنسان في مجلس أوروبا دنيا مياتوفيتش إلى المجر، والتي امتدت من الرابع إلى الثامن من شباط سنة 2019.

وقد جاء في التقرير التالي إن "المفوضية تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن العديد من طالبي اللجوء، بمن فيهم طالبو اللجوء المحتجزون في مناطق العبور في إطار إجراء مراقبة الأجانب، قد حُرّموا من الطعام أثناء احتجازهم، ويتم هذا الاحتجاز الفعلي بالرجوع إلى القانون الثاني لسنة 2007 بشأن دخول وإقامة رعايا البلدان التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي".

علاوة على ذلك، ورد في التقرير أنه "لا يفرض المرسوم الحكومي المتعلق بتطبيقه على السلطات المختصة في مجال اللجوء توفير الغذاء للأشخاص الخاضعين لإجراءات شرطة الأجانب في مناطق العبور".

وفي شهر آب سنة 2018، أرسلت خمس عرائض إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من

في الواقع، لم يكن مجلس أوروبا المؤسسة الوحيدة التي حذرت من الوضع في مناطق العبور للحدود بين المجر و صربيا، ففي الثالث من أيار سنة 2019، سبق وأن أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنه "وفقا للتقارير الصادرة منذ آب، حرمت السلطات المجرية ما لا يقل عن 21 مهاجراً

طلبات مماثلة لتدابير مؤقتة وعاجلة وقبُولها مرة أخرى في شهر شباط وآذار ونيسان سنة 2019. وتؤكد المفوضية أن "المجر ملزمة بموجب المعايير الأوروبية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بمعاملة جميع الأشخاص المحتجزين في مناطق العبور بإنسانية وكرامة".

ينتظرون الترحيل من الطعام، لغترات تصل في بعض الحالات إلى خمسة أيام".

ونشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نتائج تقرير دنيا مياتوفيتش، وبينت أنه منذ شهر آب سنة 2018، تدين جمعيات حقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش والفرع الهنغاري للجنة هلسنكي، عمليات الحرمان من الغذاء التي جُدت في مناطق العبور الهنغارية، حيث يتم احتجاز المهاجرين القادمين من صربيا.

وبعد أن تواصل معها الصحفيون، تفيد لجنة هلسنكي في المجر أنه "منذ آب سنة 2018، كانت هناك 14 حالة لم يحصل فيها 23 شخصاً على الطعام في مناطق العبور. وبما أن لجنة هلسنكي الهنغارية هي المنظمة الوحيدة في المجر التي تقدم مساعدة قانونية مجانية لطالبي اللجوء، فقد تم رفع كل هذه القضايا إلى أنظار محكمة العدل الأوروبية.

من خلال تناول تفاصيل هذا الإحصاء الذي تم إنجازه في شهر نيسان سنة 2019، تم تسجيل 13 حالة، يمكن ملاحظة أن فترات الحرمان من الطعام تتراوح بين يوم وخمسة أيام، وأنها تتعلق في أغلب الأحيان بأبناء قادمين من العراق، وأفغانستان وإيران، بصحبة أطفالهم، الذين يجب ترحيلهم في كل مرة إلى العراق أو صربيا بعد فشل طلبات اللجوء، ويشير التقرير إلى أنه يتم أحياناً إطعام القصر والنساء.

في المقابل، لا يتم تقديم وجبات الطعام للرجال البالغين، فعلى سبيل المثال، لاحظت لجنة هلسنكي أنه في إحدى العائلات العراقية، لم يتغذى الأبوان لمدة أربعة أيام وأنه "أثناء تناول وجبات الطعام، يُنقل أطفالهما إلى مكان منفصل داخل المركز"، ما يمنعهم من تقاسم وجباتهم. بالإضافة إلى ذلك، حددت منظمات غير حكومية هيومن رايتس ووتش ولجنة هلسنكي أنه لا وجود لحالات وفاة في مناطق العبور المجرية.



التحرير info@journaliraq.com

07827824131

العلاقات

07827824135

للتواصل مع سلسلة «منع من النشر» يرجى مراسلتنا

عبر البريد الإلكتروني topsecret@journaliraq.com

الاراء المنشورة تعبر عن كتابها والتي تدرج تحت مظلة الحرية الصحفية ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجورنال
يومية سياسية اقتصادية متنوعة